وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة الخامسة:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل وكون أن الضريبة إقتطاع من دخول الأفراد ، فيعني ذلك ولا سيما للعاملين نقص استهلاكهم من السلع الضرورية وبالتالي النقص في قدرتهم على العمل ، إضافة الي تؤثر ايضاَ في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار ، إذ يعتمد الأخير على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة الى نقص الدخول أدى ذلك الى نقص المدخرات.

2-4-4 آثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعمل الضرائب عموماً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم.

دور الضرائب في حالة التضخم: يتحدد من خلال العمل على إمتصاص القوة الشرائية الزائدة ، أي العمل على تخفيض الطلب الكلي ، ولا يتم ذلك الا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة .

أما دور الضرائب في حالة الانكماش: فيتم عن طريق معالجة الانكماش من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بهدف زيادة الطلب الفعال الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، أو بعبارة اخرى العمل على زيادة القوة الشرائية بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية.

2-4-5 اثر الضرائب في التوزيع

يؤدي التباين في المعاملة الضريبية الى تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة نتيجة التفاوت الوزن النسبي للعبء الضريبي الذي يتحمله كل عنصر في فروع الإنتاج المختلفة. وينشأ عن الضرائب سوء توزيع للدخول والثروات إذا أصابت الفئات الفقيرة أكثر من الغنية (في حالة الضرائب غير المباشرة) وبعكسه في الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية ، حيث تصيب الدخول المرتفعة مما يؤدي الى تقليص التفاوت في التوزيع.

وإذا أنفقت الحكومة حصيلة الضرائب المباشرة التي فرضت علي أصحاب الدخول المرتفعة في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصادياً ، أكثر من تلك التي تحملت الاقتطاع الضريبي ، فأن ذلك يقلص من حجم التفاوت لأنه من المعلوم ان المدفوعات التحويلية لا تزيد من الدخل القومي بشكل مباشر إلا أنها تساهم في إعادة توزيعه من جديد.

2-4-6 أثر الضرائب في المستوى العام للأسعار

تقلل الضرائب المقتطعة من دخول الأفراد طلبهم على السلع والخدمات فيتجه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض ، ويتحقق هذا ذا لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للتداول (تسديد قروض خارجية ، تكوين احتياطي مالي) ، أما إذا أعيدت هذه الحصيلة الى التداول من خلال الأنفاق الحكومي (شراء سلع وخدمات أو مرتبات للعاملين) فلا يتحقق عملياً الانخفاض في المستوى العام للأسعار . ويجب أن نتذكر أن لكل ضريبة مفروضة على سلعة معينة تأثيرها في سعرها ، حيث تميل الى رفع السعر بمقدار الضريبة كاملاَ أو جزئياَ.

فالضرائب في العصور الحديثة ، في معظم دول العالم ، تشكل أهم مصادر الإيرادات في الميزانية العامة و التي غالبا ما تخصص لتغطية أوجه الإنفاق الحكومي بجميع أنواعه ، الثابتة والمتزايدة ، للوفاء بمقتضيات والتزامات السياسات المالية الحكومية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

وتسعي غالبية حكومات الدول إلي المحافظة علي توازن ميزانيتها بتساوي الإنفاق الحكومي مع الإيرادات العامة ، عاماَ بعد عام . وفي حالة كون الضرائب هي المصدر الوحيد لتمويل هذه الإيرادات ، ينشأ ما يعرف بمبدأ توازن الميزانية والذي ينص علي أنه إذا تم تغيير الأنفاق الحكومي بنفس مقدار تغير الضرائب ، فسوف يؤدي هذا إلي تغير الدخل بنفس القدر لأن قيمة المضاعف الضريبي في هذه الحالة يساوي الواحد الصحيح . كما أن فائض الميزانية (السالب والموجب) عند المستوي التوازني الجديد للدخل سوف لا

يتغير عن ما كان عليه من قبل . وكما هو معروف عن دالة الضريبة أنها تنشأ بمراسيم وأنظمة وقوانين حكومية ، بشكل رسمي ، فلا يوجد لها محددات إقتصادية ، ماعدا بعض الظروف الإدارية والفنية والإجرائية الخاصة بفرضها وتحصيلها ومراقبتها ، إضافة الي مدي توافر موارد إقتصادية تستطيع الحكومة فرض ضرائب عليها ، وتحصيلها والإستفادة منها .

ومن الأهداف التي يمكن تحقيقها عن طريق فرض الضرائب ما يلي :

1- تحقيق إيرادات مالية للميزانية العامة للدولة .

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

3- الحد من استهلاك السلع الكمالية والترفيهية .

4- حماية الصناعات الوطنية الناشئة .

أما العوامل التي تؤدي إلى ضعف حصيلة الضرائب في الدول النامية فهي ما يلي :

1- صعوبات اقتصادية .

2- صعوبات إدارية.

3- التهرب الضريبي .

4- التحديات السياسية .

5- التداخل مع النظام الضريبي للدول الأخرى .

6-التضخم المالي .

الصور الرياضية لدالة الضريبة : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها مايلي:

أ-الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي) حيث يكون مقدار الضريبة الذي تنوي الحكومة جبايته هو مقدار ثابت طوال عام الموازنة ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$\overline{T} = \text{مقدار ثابت} = 9600$$

ب-الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مقدار الضريبة مرتبطاً بالدخل القومي للدولة نظراً للتوقعات الخاصة بشأن ما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماً بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$T = 6780 + 0.15\ Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى للضريبة يجب أن يكون 6780 ، كما أنها سوف تزيد بمقدار 15% مما يتحقق من الدخل القومي في ذلك العام .

2-5 دالة المدفوعات التحويلية :

تعني المدفوعات التحويلية Transfer Payments للحكومة بشكل رئيسي بإعادة توزيع الدخل القومي و إصلاح الخلل الذي قد تتسبب فيه آلية السوق الحرة في هذا التوزيع. و تعتبر المدفوعات (أو النفقات التحويلية) على خلاف الإنفاق الحكومي المباشر ، "غير مستنزفة " حيث أنها لا تستخدم الموارد المتاحة . فأثرها ينحصر في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد ، الجماعات ، أو الأقاليم الجغرافية. وتتميز هذه المدفوعات بصفة أخرى وهي أن الحكومة لا تتلقى من الجهة التي تتسلم هذه التحويلات أي مدفوعات مقابلها ، سواء كانت هذه المدفوعات على شكل نقدي ، أو على شكل سلع و خدمات.

ولقد تزايد الدور الذي يلعبه القطاع الحكومي كأداة لإحداث التغير المناسب في توزيع الدخل القومي . وتعتمد الحكومة في تحقيق ذلك علي كل من الضرائب ، و المدفوعات التحويلية بصورة رئيسة . فبينما يستحيل ، عمليا، تحديد ما ينتفع به كل فرد من أفراد المجتمع من الإنفاق المباشر للحكومة ، فإنه من الممكن حصر الجهات المستفيدة في المجتمع من المدفوعات التحويلية للحكومة بصورة أكثر دقة.

وتقسم المدفوعات التحويلية عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

أ-الفئة الأولى

وتشمل التحويلات النقدية إلى الأفراد . وهذه الفئة من التحويلات على صلة دقيقة بأهداف برامج الرفاه الاقتصادي ، التي تتعهدها الحكومة . ولهذا النوع من التحويلات أكبر الأثر في توزيع الدخل النقدي في الاقتصاد ، ومن أمثلته الرواتب التقاعدية ، تعويضات البطالة ، و غيرها .

ب- الفئة الثانية

وتشمل المدفوعات التحويلية التي تقوم الحكومة بتقديمها إلى منشآت الأعمال على صورة معونات (Subsidies) بهدف دعم الإنتاج الوطني . وغالبا ما يتم تقديم هذه المعونات بهدف زيادة الإنتاج من بعض السلع و الخدمات عن المستوى الذي تقرره قوى السوق الحرة . و قد تقدم الحكومة هذه المعونات ، أحيانا، بهدف تزويد جماعات معينة بالسلع والخدمات بأسعار تقل عن أسعار السوق الحرة .

ج- الفئة الثالثة

وتشمل الفوائد المستحقة على الدين العام . والحقيقة أن المنطق يقتضي أن تعتبر الفوائد المدفوعة على الأموال التي تقترضها الحكومة لتمويل البنية التحتية للاقتصاد ، كالطرق ، والجسور ، والسدود ، وغيرها أن تعتبر دفعات مقابل الخدمات التي تؤديها هذه الأموال

المقترضة ، شأنها في ذلك شأن الفوائد على الدين الخاص ، التي جرت العادة اعتبارها دفعات مقابل الخدمات التي تؤديها هذه الأموال . و مع أن المنطق يقتضي ذلك ، إلا أن العرف السائد قد جرى على اعتبار فوائد الدين العام على أنها دفعات تحويلية وليست جزءاً من الإنفاق الحكومي المباشر على السلع والخدمات .

الصور الرياضية لدالة المدفوعات التحويلية : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها ما يلي:

أ-الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي) حيث يكون مقدار المدفوعات التحويلية التي تنوي الحكومة إنفاقها هي مقدار ثابت طوال عام الموازنة ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$\overline{H} = \text{مقدار ثابت} = 4600$$

ب-الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مقدار المدفوعات التحويلية مرتبطاً بالدخل القومي للدولة نظراً للتوقعات الخاصة بشأن ما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماً بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$H = 1389 + 0.005\ Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى لهذه المدفوعات يجب أن لا يقل عن 1389 مليار ، كما أنه سوف يزيد بمقدار 0.05% مما يتحقق من الدخل في ذلك العام .

6-2 دالة الصادرات :

الصادرات بالمعني الضيق تمثل قيمة ما يتم بيعه من السلع إلي بقية دول العالم الخارجي لتحقيق زيادة في الدخل القومي ، وتشكل الجانب الدائن في حسابات الميزان التجاري للدولة. وهناك تعريف آخر نوجزه في أن الصادرات تمثل طلباً علي السلع والخدمات ، التي ينتجها إقتصاد ما بواسطة المقيمين

خارج ذلك الإقتصاد . اما بمعناها الواسع فهي قيمة كل ما يتم تصديره من سلع وخدمات ورؤوس أموال إلي بقية دول العالم لتحقيق زيادة في الدخل القومي ، وتدخل في الجانب الدائن في حسابات ميزان المدفوعات للدولة . فكلما زادت الصادرات ، يزيد الطلب الكلي في المجتمع ، وهذا بدوره يزيد من مستوي الدخل ، وبشكل أكبر عن طريق المضاعف .

وعادة ما تهدف السياسة التجارية الكلية إلي تحقيق توازن في الميزان التجاري (الصادرات = الواردات) إضافة إلي تحقيق توازن في ميزان مدفعات الدولة(إجمالي قيمة ما تم تصديره = إجمالي قيمة ما تم استيراده) .

أما محددات دالة الصادرات فيمكن إيجاز بعضها كما يلي :

أ–الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة : ويرتبط بعلاقة طردية بالصادرات ، حيث أن زيادته تؤدي إلي زيادة الصادرات ، والعكس صحيح .

ب–أسعار السلع والخدمات المصدرة : فكلما ارتفعت هذه الأسعار ، يزيد حجم الصادرات ، والعكس صحيح .

ج– أسعار صرف العملة المحلية بالعملات الأخرى : فكلما زادت هذه الأسعار ، يزيد حجم الصادرات ، والعكس صحيح . وعادة ما تتدخل بعض الدول في تحديد ، أو تغيير ، سعر صرف عملتها بعملات الدول الأخرى لتحقيق زيادة في حجم صادراتها .

وبالنسبة للصور الرياضية لدالة الصادرات : هناك عدة صور لهذه الدالة من أشهرها ما يلي:

أ–الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازِ للمحور الأفقي) حيث يكون حجم الصادرات التي تستطيع الدولة بيعها إلي الخارج مقدار ثابت ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$\overline{X}$ = مقدار ثابت =1460

ب–الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مستوي الصادرات مرتبطاً بالدخل القومي للدولة نظراً للتوقعات الخاصة بشأن ما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماً بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$X = 1189 + 0.09\ Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى لهذه الصادرات يجب أن لا يقل عن 1189 مليار، كما أنه سوف يزيد بمقدار 9% مما يتحقق من الدخل في ذلك العام ، ويعرف هذا المقدار بمعامل الدخل في دالة الصادرات ، إضافة إلي انه يقيس الميل الحدي للتصدير لتلك الدولة.

2–7 دالة الواردات :

الواردات بالمعني الضيق تمثل قيمة ما يتم شراؤه من السلع من بقية دول العالم لتحقيق منافع وإشباع حاجات الإستهلاك المحلي ، وتشكل الجانب المدين في حسابات الميزان التجاري للدولة . وهناك تعريف آخر نوجزه في أنها تمثل طلباً من المقيمين داخل اقتصاد ما ، علي سلع وخدمات تنتج خارج ذلك الإقتصاد . أما بمعناها الواسع فهي قيمة كل ما يتم استيراده من سلع وخدمات ورؤوس أموال من بقية دول العالم، وتدخل إلي الجانب المدين في حسابات ميزان المدفوعات للدولة، حيث تواجه الدولة بمشكلة إنخفاض دخلها القومي عند سدادها لقيمة الواردات .

فالواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي ، ويؤدي إلي تسرب الدخل المحلي ، في حين يتم إضافة قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي ، وتؤدي إلي زيادته. ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (الصادرات – الواردات) أو صافي التعامل مع الخارج .

فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات ، كان هناك فائض في الميزان التجاري للدولة . أما إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات ، كان هناك عجز في الميزان التجاري للدولة .

ومحددات الواردات يمكن إيجاز بعضها فيما يلي :

أ-الدخل القومي للدولة المستوردة : ويرتبط طردياً بالواردات ، فكلما زاد هذا الدخل ، تزيد قدرة الدولة علي سداد قيمة وارداتها ، والعكس صحيح .

ب- الأسعار النسبية للسلع المستوردة : فكلما ترتفع هذه الأسعار ، ينخفض مستوي الواردات ، والعكس صحيح .

ج- سعر صرف عملة الدولة المستوردة بالعملات الأخرى : ويرتبط طردياً بالواردات ، فكلما ارتفع هذا السعر ، يزيد مستوي الواردات ، والعكس صحيح .

د-مستوي الاحتياطي من العملات الأجنبية عند الدولة المستوردة : ويرتبط طردياً بمستوي الواردات، فكلما ارتفع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية عند الدولة المستوردة ، تزيد قدرتها علي السداد ، فيرتفع مستوي وارداتها ، والعكس صحيح .

أما بالنسبة الصور الرياضية لدالة الواردات : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها مايلي:

أ-الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازِ للمحور الأفقي) حيث يكون مستوي الواردات التي تستطيع الدولة شراؤها من الخارج هو مقدار ثابت ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$\overline{Z} = \text{مقدار ثابت} = 1990$$

ب-الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مستوي الواردات مرتبطاً بالدخل القومي للدولة نظراً للتوقعات الخاصة بما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماً بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$Z = 1725 + 0.17\ Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى لهذه الواردات يجب أن لا يقل عن 1725 ملياراَ ، كما أنه سوف يزيد بمقدار 17% مما يتحقق من الدخل في ذلك العام ، ويعرف هذا المقدار بمعامل الدخل في دالة الواردات ، إضافة إلي انه يقيس الميل الحدي للاستيراد لتلك الدولة.

2-8 دالة الطلب على النقود:

يمثل الطلب على النقود جانباَ مهماَ في السوق النقدية ، وهو المحور الرئيسي في النظرية الكلاسيكية والتي ترى أن للنقود وظيفة واحدة تطلب لأجلها هي التبادل. أما النظرية الكينزية فترى ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النقود وهي:

1-دافع المعاملات

2-دافع الاحتياط

3-دافع المضاربة

- فالطلب على النقود بدافع المعاملات Transaction Motive : يقصد به الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة للحصول على ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات. وهذا الدافع يتأثر بعدد من العوامل كفترة الإنفاق وأنماط الاستهلاك وغير ذلك ، إلا أن الدخل يظل العامل الأهم. ويرتبط الطلب على النقود بدافع المعاملات بعلاقة طردية قوية مع الدخل ، وميل الدالة هو عامل التناسب ، ومقداره موجب . ويساري لمقلوب سرعة دوران الوحدة النقدية التي يمكن تعريفها بأنها متوسط عدد مرات انتقال الوحدة النقدية من يد إلي يد في عام . وبافتراض ثبات المتوسط العام للأسعار، فإن أي تغير في الدخل القومي سيؤثر طرديا على الطلب على النقود لأجل المعاملات . ويوضح الرسم البياني المقابل العلاقة الطردية بين الدخل وهذا

الطلب على النقود بدافع المعاملات . وعند تغير أي عامل من العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بدافع المعاملات فإن المنحنى يدور حول نفسه إلى أعلى أو إلى أسفل كما يتضح من الرسم.

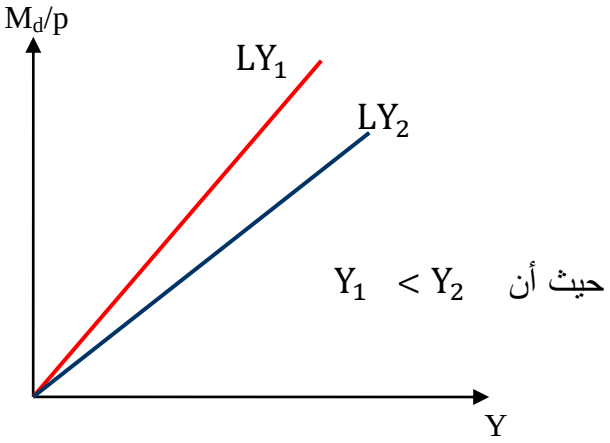

أما محددات هذه الدالة فهي :

أ- المستوي العام للأسعار : ويرتبط بها طردياً، نظراً لأن ارتفاع المستوي العام للأسعار يؤدي إلي زيادة الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها .

ب- سرعة تداول النقود : وهي مقلوب معامل الدخل في هذه الدالة ، فكلما زادت هذه السرعة ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، لأن العلاقة عكسية بينهما .

ت- طول فترة استلام الدخل : أي علي طول الفترة التي تمضي بين الحصول علي دخل وآخر ، والعلاقة هنا طردية بين الطلب على النقود لأجل المعاملات وبين فترة استلام الدخل.

ث- النمط الزمني لإنفاق الدخل النقدي : والعلاقة بينهما عكسية ، فكلما طالت فترة النمط الزمني لإنفاق الدخل النقدي ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، والعكس صحيح .

ج- نوعية الهيكل الإنتاجي للمشروعات : فكلما كانت المشروعات مركزة في عدد قليل من الوحدات الإقتصادية ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، والعكس صحيح . لذلك فالعلاقة عكسية .

ح- مدي إنتشار المؤسسات المالية في المجتمع : فكلما زاد إنتشار هذه المؤسسات (خاصة البنوك) ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، والعكس صحيح .

خ- ويلاحظ ان معظم المحددات السابقة بطيئة الحركة أو التأثير خاصة علي المدي القصير، لذلك يمكن الافتراض بثباتها في الكثير من الأحيان .

أما الطلب على النقود بدافع الاحتياط Precautionary Motive : فيعني باحتفاظ الفرد بالنقود احتياطياً وتحسبا لأي طارئ أو ظروف مستقبلية. ويتأثر هذا النوع من الطلب بمدى شعور الفرد بالأمان والاستقرار المادي. ورغم ذلك يظل الدخل هو العامل الحاسم، في الكثير من الأحيان .

أما محددات هذه الدلة فهي كما يلي :

أ- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به : والعلاقة هنا عكسية ، بمعني زيادة الطلب علي النقود لآجل الاحتياط في حالات ظروف الرخاء ، والتفاؤل الذي ينتشر بين الأفراد ورجال الأعمال ، والعكس صحيح .

ب- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع : والعلاقة هنا طردية .

ت- درجة نمو وتنظيم أسواق رأس المال : فكلما إرتفعت تكاليف تحويل الأصول المالية إلي نقود ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل الإحتياط ، والعكس صحيح .

ث- مدي الاستقرار في ظروف رجال الأعمال : والعلاقة هنا طردية ، ذلك لأن التقلبات في الطلب علي منتجات رجال الأعمال ، يزيد من الطلب علي النقود لأجل الإحتياط .

ويتصل هذا الطلب بالنظرية العامة للأصول ، خاصة عن طريق الأصول الرأسمالية الإحتياطية التي تحتفظ بها الوحدات الإقتصادية لمواجهة الإلتزامات الطارئة . ويعطي الإقتصادي الإنجليزي هيكس أهمية كبري لهذه النتيجة بسبب إحتفاظ الوسطاء الماليون بمبالغ نقدية كبيرة تحسباً لأي طارئ يتطلب المزيد من هذا النوع من النقود . وعلي سبيل المثال يمكن كتابة هذه الدالة كما يلي :

$$M_1 = 875 + 0.20\,Y$$

حيث إن مقطع الدالة يمثل الحد الأدنى المطلوب لإجراء المعاملات وتغطية الطلب لأجل الإحتياط والطوارئ بمقدار 875 مليار ريال ، كما أن ارتباط الطلب بالدخل القومي هو ارتباط موجب ، بنسبة 20% من الدخل ، والذي يمثل معامل الدخل في هذه الدالة . أما سرعة دوران الوحدة النقدية فتصل إلي 5 مرات في المتوسط لأنها مقلوب هذا المعامل.

والطلب على النقود بدافع المضاربةSpeculation Motive: يقوم على أساس أن النقود مخزن للقيمة، فبدلاً من الاحتفاظ بالسلع والخدمات، فإن النظرية الكينزية تقول بأن أمام الفرد خياران: إما أن يستثمر أمواله في النقود أو في السندات والأصول الأخرى. وهذه الأخيرة هي نقود منخفضة السيولة، وعليه تتأثر بسعر الفائدة. ومن هنا نقول بأن العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة (التفضيل النقدي) وسعر الفائدة علاقة عكسية. إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة أو سعر السندات فيقبل الناس على شرائها حتى يتسنى لهم بيعها عند ارتفاع ثمنها، وعليه ينخفض التفضيل النقدي، والعكس صحيح عند انخفاض سعر الفائدة.

ويوضح الرسم البياني المقابل التفضيل النقدي وعلاقته بسعر الفائدة، مع ملاحظة أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له، يكون التفضيل النقدي لا نهائي. مما يعني أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود السائلة بسبب تدني أسعار الفائدة (أسعار السندات مرتفعة جدا). وعند هذا المستوى المتدني من سعر الفائدة نصل إلى ما يعرف بفخ السيولة (مصيدة السيولة).

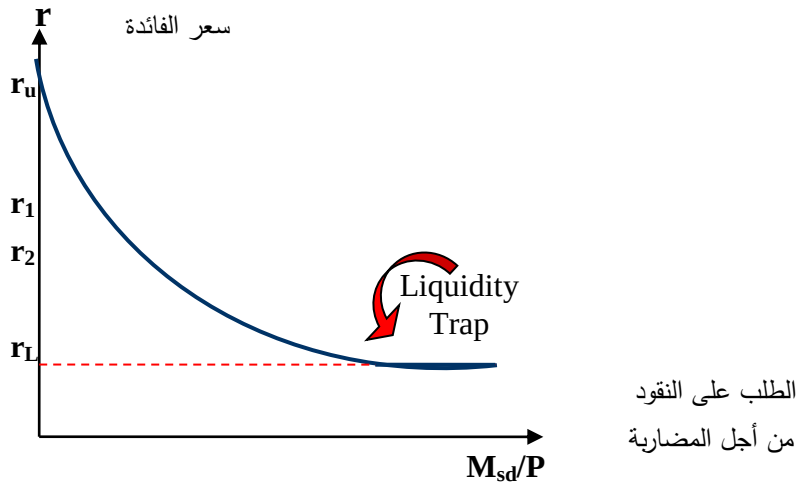

أما محددات هذه الدالة فهي :

أ- مستوي الثروة: وترتبط بالطلب علي النقود لأجل المضاربة إرتباطاً طردياً ، بمعني أن زيادة الثروة تؤدي إلي زيادة هذا الطلب ، كما أن أصحاب الثروات الكبيرة يطلبون نقوداً للمضاربة أكثر من ذوي الثروات الصغيرة .

ب- الخبرة العملية المكتسبة في تكوين التوقعات والتنبؤ بالتغيرات : فكلما زادت هذه الخبرة عند المضاربين ينخفض طلبهم علي النقود لأجل المضاربة ، والعكس صحيح .

ج- طول فترة التوقع : وترتبط طردياً بهذا النوع من الطلب علي النقود، والعكس صحيح بالنسبة للتوقعات قصيرة المدي.

د- حالة النشاط الإقتصادي: كلما كان هناك إزدهار في النشاط الإقتصادي وفي الأعمال والإنتاج ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المضاربة ، والعكس صحيح .

هـ- ظروف الأسواق النقدية والمالية : فكلما كانت ظروف هذه الأسواق اكثر إستقراراً ، تنخفض الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة ، والعكس صحيح .

ويمكن كتابة دالة الطلب علي النقود لأجل المضاربة علي الشكل :

$$M_2 = 625 - 13000\ r$$

فالجزء المستقل الذي يعرف بمقطع الدالة يشير إلي أن الحد الأعلى المخصص للمضاربة في ذلك المجتمع هو المقدار 625 مليار ، بعد ذلك سوف يقل كلما ارتفع سعر الفائدة بالمقدار 13000 مضروباً في سعر الفائدة ، حيث إن ميل الدالة هو معامل سعر الفائدة في دالة الطلب علي النقود لأجل المضاربة ، وهو المقدار 13000 .

مما تقدم يمكن القول بأن الطلب الكلي على النقود أو ما أطلق عليه كينز "التفضيل النقدي" سيكون كالتالي:

$$M_d = M_1 + M_2$$

وهو المجموع الأفقي للدالتين السابقتين ، حيث تكون دالة الطلب الكلي علي النقود هي :

$$M_d = 875 + 0.20\ Y + 625 - 13000\ r$$

$$M_d = 1500 + 0.20\ Y - 13000\ r$$

وعن منحنى الطلب الكلي فيمثله الشكل المقابل موضحا العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة. وكما يتضح فإنه إذا حدث وارتفع الدخل يزيد التفضيل النقدي فينتقل المنحنى بأكمله نحو اليمين والعكس صحيح. ونود أن نذكر أن هذه الدالة عند المدرسة الكلاسيكية هي دالة واحدة وشاملة وليست

مركبة من دالتين ، كما أنها ليست دالة في سعر الفائدة ، نظراً لإفتراضهم أن الفائدة ظاهرة حقيقية وليست نقدية مثلما إفترض كينز (Keynes).

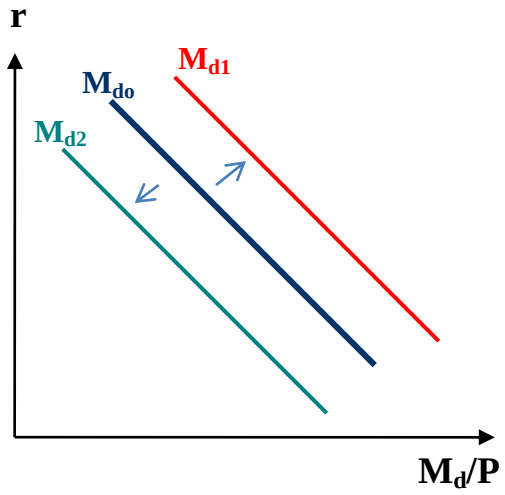

2-9 دالة عرض النقود :

لعرض النقود ثلاث مفاهيم تعرف في الاقتصاد بالمتغيرات التالية . حيث أن:

N1 : وهي كمية النقود التي في التداول+ الودائع الجارية Demand Deposits (التي تكون في البنوك التجارية تحت طلب الأفراد دون قيود عليها)، وهذا هو المعنى الضيق لعرض النقود.

N2 : وهي N1 + الودائع الآجلة Time Deposits (والتي تختلف عن تلك التي تكون تحت الطلب في كونها ودائع بفائدة مما يحتم وجود قيود عليها تتمثل في الفترة التي يبقيها البنك عنده حتى يتحصل العميل على الفائدة).

N3 : وهي N2 + أشباه النقود Near Money (مثل ودائع الادخار أو صناديق الادخار المختلفة والودائع الحكومية). أي أن N3 تشمل جميع أنواع النقود وأشكالها وما يتعلق بها، وهذا هو المعنى الواسع للنقود.

ولما كان عرض النقود يفترض بأنه متغير خارجي تتحكم **فيه** السلطات النقدية، فإنه يعد عديم التأثر بسعر الفائدة ، طالما كان التعامل مع العرض الحقيقي للنقود كهدف للسياسة النقدية ، أي يكون عرض النقود منسوبا للأسعار. وبتمثيل سعر الفائدة علي المحور الرأسي وعرض النقود على المحور الأفقي يكون منحنى عرض النقود على شكل خط مستقيم عمودياً علي المحور الأفقي.

و السياسة النقدية والتي يتولاها البنك المركزي تؤثر على مستوى الدخل والتوظف من خلال تأثيراتها على عرض النقود. وتكون إما سياسة نقدية انكماشية تستخدم في حالات التضخم وتهدف فيها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، وإما سياسة نقدية توسعية تستخدم في حالات الانكماش وتهدف إلى زيادة الإنفاق أو الطلب الكلي وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع.

وهناك بعض القيود علي عرض النقود ، من أشهرها الدخل القومي ، ومدي توافر غطاء نقدي من الذهب والعملات الأجنبية ، وبعض الإجراءات الخاصة بقواعد وعمليات الإصدار الفنية والتنظيمية التي يتعامل بها البنك المركزي والذي يعرف ايضاَ ببنك الإصدار .

ومن أشهر دوال عرض النقود الدالة المستقلة علي الشكل : $\overline{M_s} = 4500$

والتي تحدد أن عرض النقود مقدار ثابت ومستقل ، عاماً بعد عام . كما استخدمت الدالة التالية في بعض الدراسات التطبيقية علي أساس أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود وبين الناتج المحلي للدولة ، علي سبيل المثال:

$$M_s = 3200 + 0.22\ Y$$

حيث إن المقدار 3200 مليار يمثل أدني كمية عرض من النقود يتطلبها المجتمع في التداول ، ثم تزيد بمقدار 22% من الدخل القومي المتحقق في ذلك العام .

توازن السوق النقدية :

بالحصول علي كل من دوال الطلب على النقود والمعروض منها يمكن تحقيق التوازن بتساوي الجانبين رياضيا وبيانيا. وعن طريق تساوي معادلتي العرض والطلب للسوق النقدية ، يكون مستوى الدخل التوازني على النحو التالي:

$$\frac{M_d}{P} = \frac{M_s}{P} = L_0 + kY - qr$$

$$kY = -L_0 + qr + \frac{M_s}{P}$$

$$Y^* = \frac{-L_0 + \text{qr} + M_s / P}{k}$$

حيث إن :

$$L_0 = L_1 + L_2$$

هذا ويبين الرسم البياني التالي تقاطع دالتي الطلب على النقود وعرض النقود عند النقطة E والممثلة لمستوى الدخل التوازني Y* عند مستوى r* لسعر الفائدة .

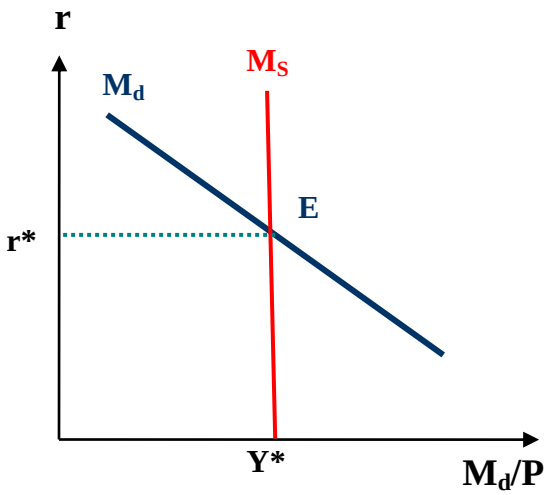

التوازن النقدي

مثال علي التوازن النقدي :

بافتراض أن دالة الطلب علي النقود لأجل المعاملات هي : $M_1 = 2000 + 0.5\ Y$

وأن دالة الطلب علي النقود لأجل المضاربة هي : $M_2 = 2500 - 5000\ r$

لذلك فإن دالة الطلب الكلي علي النقود هي : $M_d = 4500 + 0.5\ Y - 5000\ r$

ونستطيع هنا تحديد إمكانية حدوث التوازن النقدي بافتراض أن عرض النقود قد كان 8500 مليار أو 17000 مليار أو 4250 مليار ، حيث إمكانية تحديد قيم الدخل التوازني ، وسعر الفائدة التوازني ، وتوزيع الطلب الكلي علي النقود بين المعاملات والمضاربة عند هذه الكميات التوازنية ، كما يلي :

الحالة	M_2	M_1	M_d	r	Y	M_s
توازن	1500	7000	8500	%20	10000	8500
توازن	1500	15500	17000	%20	27000	17000
توازن	1750	2500	4250	%15	1000	4250
تضخم	1250	7000	8250	%25	10000	8500
إنكماش	1500	7510	9010	%20	11000	8500

حيث يلاحظ في الحالتين الأخيرتين عدم توازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من النقود ، وظهور التضخم لأن الكمية المعروضة من النقود أكبر من الكمية المطلوبة منها ، وظهور الانكماش في الحالة الأخيرة لأن الكمية المعروضة من النقود كانت أقل من الكمية المطلوبة منها .

2-10 دالة الطلب الكلي Aggregate Demand :

يمكن تعريف دالة الطلب الكلي عند الكلاسيك بأنها الدالة التي تربط الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوي العام للأسعار ، فعند إنخفاض الأسعار تزداد الكمية المطلوبة الكلية ، مع إفتراض ثبات عرض النقود وسرعة دورانها . وبحسب التعريف الكينزي يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها. حيث يتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي ويمكن احتسابه كما يلي:

الطلب الكلي = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج

ومنحنى الطلب الكلي في الاقتصاد المكون من أربعة قطاعات يوضح العلاقة بين المستوى العام للأسعار (General Price Level)، وهو عبارة عن متوسط سعري لكميات السلع والخدمات النهائية المنتجة التي تطلبها هذه الوحدات ، وبين ما يطلب منها خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .

وينحدر منحنى الطلب الكلي من الأعلى إلى الأسفل واليمين، وله ميل سالب وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين السعر (المستوى العام للأسعار) وبين الكمية المطلوبة الكلية. فعند انخفاض المستوى العام للأسعار ، ترتفع الكمية المطلوبة من السلع والخدمات الكلية ، مما يعني ارتفاع القوة الشرائية للأفراد (Purchasing Power)، أي إمكانية حصولهم على كميات أكبر من السلع والخدمات عن السابق. أما ارتفاع المستوى العام للأسعار فيعني انخفاض القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، مما يعني انخفاض الطلب الكلي.

فالتغير في المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على نفس منحنى الطلب الكلي ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى، أما إنتقال المنحنى للأعلى أو الأسفل فيكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطلب